

صدق أو لا تصدق ..

سعر صفيحة البنزين على عتبة ال ٣٠ ألف

سعر صفيحة البنزين على عتبة الثلاثين ألف ليرة، وتأخذ الدولة ضريبة محدود عشرين ألف ليرة بينما السعر الحقيقي هو ١٠ آلاف، مما يجبر غلاء على جميع الأصعدة. فأين يذهب لبنان؟ ألجسيم الغلاء؟ الميزانية يا حكام لا تُعبأ من تنكة البنزين ولكن بوقف هدر مئات الملايين التي تذهب للأمن والحاسب. فإلى متى السكوت أيها الشعب الصابر المظلوم.



أثنان من المقاومين مع أشلاء الجنود اليهود

نتيجة لانتفاضة تجبر اليهود على إعادة الحسابات

رغم تكنولوجيا أمريكا والصهاينة فإن المقاومين الأبطال حققوا عملاً جهادياً رائعاً بتدمير آلات إسرائيلية وقتل من فيها والاحتفاظ بأشلائهم، ورغم الاتفاق مع العدو الإسرائيلي على تسليم الأشلاء فإن العدو ارتكب المجازر في رفح وغزة.

نقول للمجاهدين: صبروا وصابروا وربطوا فإن النصر صبر ساعة، ونقول إن كنتم تألمون فإنهم تألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون... فهنيئاً لكم جهادكم واستشهادكم وما أروع ذلك الطفل أو الشاب الذي يتقدم من آلية إسرائيلية بحجر يقذفها به غير خائف ولا وجل... أمة فيها هؤلاء الأبطال لن تموت.



بعد التعذيب المشين بوش يعاقب العرب والمسلمين عبر سوريا

أي (الرئيس بوش) إلا أن يثبت التزامه العميق بفلسفته الصهيونية فهو أعلن استمثاره من صور التعذيب بينما أعلن تشيئه بوزير دفاعه الذي وصفه بأنه قدم أكبر الخدمات (وعمل نيل) بينما يقدم بكل وقاحة وظلم كبير على معاقبة سوريا العربية الصامدة في وجهه (أم الصهيونية) إسرائيل... ومن المؤكد أن الرئيس بوش يريد أن يقول أن التعذيب عمل نبيل من رامسفيلد وأنه يعتز بما عمل ويعمل ذلك أن المفهوم الايديولوجي للصهيونية يقول أن غير اليهود والمتصيين هم (غريم) أي غير بشر والانسانية محصورة بهم لا بأولئك الذين هم في نظرهم حيوانات، والرفق بالحيوان أوقات الحرب، خاصة في حرب أروهاب دولة بوش، غير مطلوب بل ممنوع.

ولا نستغرب أن يطل (بوش) على العالم قريبا وهو يعلق وسام (التعذيب) الأكبر على صدر وزير دفاعه أن لم يتقدم الكونغرس بخطوات فاعلة نحو عزله أي تقديم رأس رامسفيلد كاعتذار عملي لا من الشعب العراقي والعربي والمسلم فقط بل من شعب أمريكا نفسه وشعوب العالم التي باتت تنظر إلى أمريكا أنها دولة الأروهاب بامتياز. (من بيان للإنقاذ الإسلامية بتاريخ ١٢ أيار ٢٠٠٤)

اللهم لا حسد الدولة بين كارتاس ومدرسة لبيت الزكاة



مدرسة بيت الزكاة في مجمع مدرسة الوالدين للزكاة

لا تكشف سرّاً إن قلنا إن لبنان (دولة القانون والمؤسسات) يعيش الصيف والشتاء تحت سقف واحد، فعندما لم تستلم كارتاس، وهي جمعية مسيحية إنسانية، مرتبطة بجمعية كارتاس الكنسية العالمية، مساعدات الحكومة اللبنانية عبر وزارة الشؤون الاجتماعية عن عام ٢٠٠٣ يسارع مجلس الوزراء مشكوراً ليصدر قراره في الجلسة الأخيرة بتاريخ ٧ أيار الجاري بدفع كامل المساعدة لكارتاس. هنيئاً لكارتاس ولا حسد!!؟؟ ولكن ما رأي الحكومة (الجليلة) أن مدرسة يملكها بيت الزكاة المؤسسة الإسلامية الخيرية في لبنان استحققت له بدلات الإجازة عن عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ من كانون ٢٠٠٣ وحتى تاريخه ووزارة التربية الجليلة عن دفع مستحقاتها؟؟؟؟... وعندما يعلم القارئ الكريم القصة يدرك كيف يعيش لبنان، فالمساعدة تدفع بإجماع السادة الوزراء والرئيسين الجليلين، أما من يطالب بحقه في بدلات إجازة (ولا يطالب بمساعدات) فلا يعطاها!!، إلا إذا خضع للشروط الظالمة التي سنرويها: كان بيت الزكاة يتقاضى ١١٠ ملايين عن ثلاث طبقات وبعدما طلبت وزارة التربية بناء طابق رابع وقام البيت بذلك بكلفة تتجاوزت المائتي وخمسين مليوناً (استناداً البيت على أمل تسديدها عند قبض الإيجارات)، خرجت لجنة الإيجارات في وزارة التربية (بناء تعليمات) إدارة الأبحاث والتوجيه بعد بناء الطابق واستلامه وإشغاله من التلاميذ قررت تخفيض البدل لأربع طوابق إلى مائة مليون بدل أن يصبح مائة وأربعين مليوناً، وعندما رفض البيت وأدلى بوجهة نظره القانونية وشاركه في الرأي القانوني معالي وزير التربية الأستاذ سمير الجسر نامت المعاملة في الأدرج ولا يزال البدل ممنوعاً عن التربية من وزارة التربية إياها، فصدق أو لا تصدق!!.

الضياع: الموقف الحاسم تأمل صدوره من معالي وزير التربية الأستاذ سمير الجسر.

رغم أن الانتخابات البلدية تجري ضمن قانون أعوج د. ضناوي يناشد الناخبين بقوله تعالى:

(إن خير من استأجرت القوي الأمين)

أخرى ورئاسة تدن بالولاء لجهة من الجهات النافذة، وهي متفرغة وتملك السلطة بينما الأعضاء متشتتون.

والقدرات المالية للبلديات ضعيفة والمشاريع الاغاثية محصورة وحاجات المدينة متشعبة والتنفيذ مضطرب كل ذلك يجعل من البلدية بالنسبة للعوضو جهاداً تطوعياً غير مريح.

من هنا نلمس أن عدداً من الكفاءات التي (تطوعت) لخدمة بلدهم - أي بلد في لبنان - عن طريق المجلس البلدي قد تصاب بإحباط وقد تعتذر عن المشاركة في المجلس الجديد معتبرة (تحررها) من العضوية فك ارتباط مهم وحيوي يرفع عن كاهلها كوابيس كثيرة.. ولولا الفرض والواجب لما كانوا في خانة المرشحين اليوم.

إن الخوف من عدم ترشح كفاءات تمتلك تجارب في فهم الأعمال البلدية وفقراتها ونوافذها وحققاتها وأبعادها.

٤- في المقابل قد تعتبر بعض الزعامات هذا الضمور فرصة يجب أن تستغل لصالحها بابرار عناصر يدورون في أفلاكها وهو مما لا شك فيه خسارة فادحة لمنظومة العمل البلدي واضرار موجه ضد المجتمع الأهلي والمدين، وهو المجتمع الأهلي الذي كان من يجب أن ينفرد بالعمل البلدي وأن توظف الدولة إمكاناتها لخدمة البلدية التي جاءت من قلب المجتمع المدني وذلك بمنحه القدرات المالية التي تنص عليها القوانين كي ينهض ويحقق الطموحات أو يتمكن من إنجازات يراها الأعضاء الراغبون في التنمية والتطوير ضرورة من ضرورات البلد وواجبا عليهم أن يحققوها ضمن ولايتهم

٥- ومع ما تقدم من سلبيات نرى في الانتخابات البلدية استحقاقاً مهماً ولافتاً وواجباً على جميع المواطنين التعاطف معه والوقوف إلى جانب الكفاءات الاخلاقية والعلمية والمعرفية وأن يعطوها بسـلـخاء أصواتهم وأن يحرموا الآخرين الذين لا تتوافر فيهم تلك العناوين من النجاح... وما نرجوه أن يأتي المجلس البلدي الجديد ممثلاً لكافة أطراف المجتمع وأن لا تكون فيه التلاوين الاجتماعية في فسيقتائه الحضارية.

كما على الجميع قيادات وتنظيمات أن ينقدوا التجارب البلدية بشفاافية مطلقة وإخلاص عميق فالبلد بلدهم والناس اخوانهم وبنائهم فحرام أن تعطي أصواتهم إلا للكفوء (وإن خير من استأجرت القوي الأمين).

محمد علي ضناوي

١- المشكلة في البلديات ان الناس يعتبرونها اثماء واجباً وضرورياً لتطوير المرافق الاساسية في البلد في حين ان السياسيين يعتبرونها مراكز نفوذ لهم ومقياساً لقوتهم. ولذلك فإن انتخاباتها غدت سياسية بامتياز. وهو الأمر الذي يجعل كثيراً من الكفاءات تعزف عن دخول معركتها خاصة إذا اضفنا إلى مشكلة البلديات (المُسيّسة لأصحاب النفوذ) أن قانون البلديات قانون يشوبه كثير من الأخطاء والثغرات، فحسبه انه جعل القيادة التنفيذية لفرد هو غالباً ما يكون خاضعاً لنفوذ أحد السياسيين النافذين. وعندئذ تدار البلدية بالنيابة عن صاحب النفوذ ولا يستثنى من ذلك الا قلة من الرؤساء يكون بإمكانهم التوازن بين مصلحة البلد ومصلحة النافذ. وهو ما سبق أن أشرنا إليه في بيان جمعية الإنقاذ الإسلامية اللبنانية بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٤ عندما طالبت الجمعية بوجوب ارجاء الانتخابات لمرة واحدة ريثما يعدل القانون الحالي باصدار قانون أكثر عدلاً وضمن اللامركزية الادارية والاثمانية وهو القانون الذي كان يفترض ان يعمل على تعديله منذ ست سنوات فتأخر عمداً حتى انه لا يزال في ادراج اللجنة النيابية المشتركة يشبع درسا وتحصيماً (وتظليلاً).

٢- يضاف على ذلك أيضاً عزوف بعض الكفاءات، ترشيحاً وانتخاباً. فعضوية المجلس البلدي اليوم أقرب إلى التشريف منها إلى التكليف وهو في أكثر الأحيان في صراع. فالجلس إن كان في حالة خلاف مع رئيسه أو ان بعض أعضائه أو أكثرهم على خلاف معه لسبب مشترك أو مختلف، يصبح المجلس أو العضو أو الأعضاء شهود على ما لا رأي لهم فيه باعتبار ان السلطة التنفيذية بيد الرئيس باستثناء مدينة بيروت فالسلطة إلى موظف هو المحافظ بينما المجلس المنتخب لا سلطة له الا في التقرير بينما يمكن ان ينحو التنفيذ منحاسي أخرى. وإذا علمنا ان عضو المجلس البلدي غير متفرغ للمجلس البلدي ولا أجر على عضويته بينما رئاسة المجلس متفرغة ومأجورة أدركنا أي خلل يمكن ان يصاب به المجلس البلدي والاعضاء المتطوعون.

٣- فالسياسة من جهة والقانون من جهة

الشيخ القرضاوي في محاضرة حاشدة في طرابلس: ويبقى الإسلام الأمل



بدعوة من الجماعة الإسلامية حاضِر الدكتور العلامة الشيخ يوسف القرضاوي في ملاعب مدرسة الإيمان الإسلامية في جو ضم آلاف الحاضرين من العلماء والمفكرين وقادة العمل الإسلامي والمؤسساتي وطلاب علم وحشود شعبية..

قال القرضاوي في المحاضرة الجامعة التي كانت موضع تقدير الحاضرين بأن شِعة الإسلام لا ولن تنطفئ ويبقى الإسلام هو الحل والأمل في لينعم الناس بالأمن والعدل والحرية والكرامة...

رئيس اتحاد المؤسسات الإسلامية د. ضناوي يقول: دار الفتوى فوق كل الحسابات والاعتبارات وندعو الى كشف الحقائق



يُفعل سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية ودار الفتوى، رمزاً للطائفة الإسلامية ومرجعاً أعلى للسنة في لبنان ومونلاً لجميع اللبنانيين وأن التطاول عليهما يعتبر تجاوزاً للخطوط الحمراء من هنا نؤكد على ما يلي:

١- ضرورة عدم زج مفتي الجمهورية ودار الفتوى في النزاعات والتجاذبات الداخلية سياسية كانت أم

غير ذلك، والنأي بهما عن أية مواجهات غير حميدة خاصة وأن سماحته والدار لهما مواقع مرموقة على امتداد الساحات العربية والإسلامية والعالمية

٢- أن صون مكانة صاحب السماحة وموقع وقيمة دار الفتوى يجب أن يعتبر هدفاً أساسياً للمسلمين ولسائر اللبنانيين زعماء وقادة ومواطنين على السواء.

٣- شجب أي نوع من أنواع التطاول على سماحة المفتي ومقام دار الفتوى تحت أية ذريعة مع التحذير من أصابع الفتنة التي تستفيد من هذا التخبيط الخطير.

٤- يتمتع سماحة مفتي الجمهورية كما دار الفتوى بالمصادقية لدى المسلمين وغيرهم ولا يجوز لأحد أن يمس هذه المصادقية لأي سبب كان خاصة إذا كان صادراً عن موقف سياسي أو انتخابي.

٥- ولا يعني ما تقدم أن دار الفتوى معصومة عن الخطأ غير المقصود فالعصمة لله وحده، إنما يجب أن يعالج أي امر أو خطأ في ظل الشفافية والحوار والادلاء بالحجة كما أن الخطأ مرفوض من الجميع ويجب أن يعالج أي موقف مشتببه به بجد من الإيجابية واحترام الآخر فكيف إذا كان الآخر سماحة المفتي ودار الفتوى؟! كما أنه من الأولى على المنتقد أو المنتقدين الذين يدعون أنهم يطالبون بالتصحيح والتسديد أن لا يقذفوا بمواقفهم إلى العلن وفي أجواء سياسية انتخابية الأمر الذي تفسر مواقفهم بالزوار الانتخابي وهو ما يجب أن يرفع عنه الجميع خاصة إذا كانت القضية تتعلق بدار الفتوى. ومع هذا نطالب دار الفتوى بكشف جميع ملابسات ما أثاره السيد كمال شاتيلا من اعتراضات وإن كانت هذه الاعتراضات قد أخذت شكلاً غير مناسب أو لائق إلا أنه لا يجوز بعد طرحها أن يسكت عنها، فبيان الحقائق أولى ومن شأنه أن يريح الناس ويضع حداً للتساؤلات ويكشف الأسباب والتبريرات إن وجدت.

٦- ندعو صاحب السماحة إلى وضع حد نهائي للظروف الاستثنائية المانعة من إجراء انتخابات للمجلس الشرعي الأعلى ودوائر الأوقاف، فإمضاء الأمر خير من تعطيله وهو ما سبق أن أعلنه صاحب السماحة محدداً عام ٢٠٠٤ نهاية لفترة التمديد الطويل للمجلس الشرعي الأعلى وإجراء العملية الانتخابية الشريعة التي يجب أن تتوافق بمجدر لمواصفات الأعضاء وأخلاقياتهم وانضباطهم الشرعية الإسلامية.

الأخ الحاج محمد علي هوشر في ذمة الله



انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الأربعاء ١٢ أيار الموافق ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ الأخ الحاج محمد علي هوشر عضو المجلس الخيري لبيت الزكاة وعضو الهيئة العامة لجمعية الإنقاذ وعضو مجلس توعية وقصف العمل الاجتماعي والمؤسسة الإسلامية لإكرام الموتي.

أسرة الهيئات الثلاث تتقدم من عائلة الفقيد وخاصة زميلتهم الأخت الأستاذة سحر (بنة المرحوم) ومن زوجته وأولاده هيثم وفادي ويوسف وإبراهيم بأحر التعازي وتوصيهم بالصبر والاحتساب عند الله وتسال الله أن يسكنه فسيح جناته.

القاضي كمون في ذمة الله

انتقل إلى رحمة الله تعالى فضيلة الشيخ رضوان كمون قاضي الشرع الشريف في المنية وخطيب جامع الصديق في طرابلس يوم السبت في ٨ أيار ٢٠٠٤ غفر الله له وتغمده في جنات النعيم.. أسرة الضياء تتقدم من عائلته بأحر التعازي.

سماحة المفتي لا بأس عليك



ألت بسماحة مفتي طرابلس والشمال الشيخ د. طه الصابونجي وعكة صحية طارئة نقل على أثرها إلى المستشفى ثم تماثل للشفاء بفضل الله وعنايته.

الضياء تتمنى لسماحته الصحة ودوام العافية.

الضياء تسلط الضوء على أول الذين تقدموا بطلب ترشيحهم رسمياً للانتخابات البلدية



قال في بيانه الأول: مثلكم أطلع إلى واقع أفضل ومستقبل واعد أهم أهدي

نعمل معا لإعادة الفيحاء المفقود إلى طرابلس العزيزة نخرجها من واقعها المضطرب ونحيي فيها الأمل من أجل أجيالنا الصاعدة

الحامي عبد المنعم سعدي كباره

المرشح في سطور

- من مواليد المهاترة طرابلس عام ١٩٧١.
- جده الشيخ أحمد علاء الدين كباره
- متأهل من الحامية زينة حسن الزعبي وله منها ولدان.
- حائز على الإجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية في العام ١٩٩٥م.
- محام بالاستئناف منتسب إلى نقابة المحامين في طرابلس منذ العام ١٩٩٧م.
- بدأ العمل العام انطلاقاً من كلية الحقوق وتابع العمل في عدد من الميادين والأنشطة الثقافية والخيرية والاجتماعية والصحية والحقوقية والإغاثية.

نجاح الحريري بالتوازن حيث فشل الآخرون

ندعو أهلنا في طرابلس والشمال إلى تحقيق التوازن ترشيحاً وانتخاباً

٢- بالمقابل فإن الانتخابات في جبل لبنان أظهرت هزيمة للتوازن في بعض دوائرها وبعيدا أحد أهم البلدات التي رفضت جمع اللوائح المتعاكسة فيها على رفض تحقيق التوازن بضم ممثلين عن المسلمين السنة والذين يتجاوزون ربع المقترعين وغير بعيدا أيضا موجود.

٣- ان ما جرى في بيروت من تحقيق التوازن يجب ان يشجع بلديات الشمال وبخاصة طرابلس الى الالتزام بمبدأ التوازن وان لا تتكرر ظاهرة انتخابات ١٩٩٨ بغياب الآخرين عن الاقتراع واعتبار المزاخمة والمنافسة محصورة بالمرشحين المسلمين السنة.

اننا ندعو أهلنا في طرابلس والشمال الى ممارسة الحق الانتخابي ترشيحا وانتخابا وإلى تحقيق التوازن بأنفسهم وذلك باختيار الأكفاء وذوي السمعة الحسنة والطيبة لأية طائفة انتموا. فالمرشحون بالنتيجة يعيشون مع أبناء طائفتهم بيننا وصيغة الحياة المشتركة يجب ان تستمر ولو أن بعض المناطق عاملوا غير أبناء طائفتهم معاملة غير وطنية. فنحن في النتيجة ام الولد ويجب ان لا نجر وراء العصبيات. فالانتخاب أولا وأخيرا شهادة.

بعد اجتماع الجمعية الانقاذ الإسلامية اللبنانية بتاريخ ١١ أيار الجاري صدر البيان التالي: أكدت الانتخابات البلدية التي جرت في بيروت والبقاع وقبلهما الجبل (وستليهما الجنوب والشمال الشمال) أكدت ان البلدية باتت مكسر عصا وسياسية بامتياز ولا علاقة لها بالتنمية المحلية ولا بمصالح العباد غير اننا هنا لا بد لنا من تسجيل النقاط الثلاث التالية:

١- الرئيس الحريري رغم ضعف التصويت في بيروت فاز بسنهجه المتمثل عمليا بتحقيق التوازن المذهبي والحزبي في بيروت العاصمة وهو هدف مهم خاصة في الظروف الحاضرة... وربما كان الامتناع عن الانتخاب رد فعل على التوافق نفسه واحتجاجاً على ضعف المعارضة وتشبثها وإحجام بعض الأكفاء عن خوض الغمار ولو ماً شديداً ضد الحكومة والمجلس النيابي باستمرار قانون الانتخابات البلدية غير الصالح، ولو كان الناس قد مارسوا حقهم الانتخابي بنسبة كبيرة لربما غابت المعادلة وغاب التوازن من هنا يعتبر فوز اللائحة بالاجماع تأكيداً من صوتوا على اختيار نجل الرئيس الحريري بتحقيق التوازن خاصة بعد ان تأكدت مقاطعة الاشرفية للانتخابات وبالتالي لنهج الرئيس الحريري.